تحديث حظيرة السجون بالمغرب

عبدالحق خرباش /15.03.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير

تحديث حظيرة السجون بالمغرب

أعلنت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، جاهزية السجن المحلي الجديدة 2، بطاقة استيعابية تبلغ 1888 سريرا، على أن يكون بديلا لسجن العدير المقرر إغلاقه، وأبرزت أن السجن الجديد يأتي "انسجاما مع استراتيجية المندوبية، القائمة على تحديث حظيرة السجون بالمغرب، وأنسنة ظروف الاعتقال، وتخفيف الضغط عن المؤسسات المكتظة، واستبدال المتهالكة منها".

وفي هذا السياق، قال رئيس قسم المنشآت والتجهيزات الأمنية للسجون، عادل مبشور، إنه ''انسجام مع الرؤية الحداثية للملك محمد السادس، عملت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على تبني استراتيجية قائمة على تحديث البنية السجنية، عبر استبدال مجموعة من البنيات السجنية القديمة والمتلاشية بأحرى عصرية تستجيب للمتطلبات الأمنية وتضم مجموعة من المرافق التي تساهم في تنزيل برامج إعادة إدماج السجناء''.

وأعلن رئيس قسم المنشآت والتجهيزات الأمنية للسجون، في تصريح للمنابر الصحفية على خلفية جولة تفقدية بالسجن المحلي الجديدة 2، عن جاهزية هذا الأخير لافتتاح أبوابه، ''إذ سيكون بديلا عن المركب السجني العدير، الذي تقرر إغلاقه''.

12 شهرا مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 10 آلاف يورو

عبدالحق خرباش /15.03.2023

كاتب صحفي ومدير hakikanews.net

أصدرت محكمة الجنح في باريس، الثلاثاء، حكما بالسجن لمدة 12 شهرا مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 10 آلاف يورو، في حق كل من الصحفيين الفرنسيين إريك لوران وكاترين غراسيي، وذلك على خلفية قضية الابتزاز التي استهدفت المملكة المغربية.
كما حكم على المتهمين بدفع 5000 يورو لكل منهما، بموجب المادة 1-475 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.
من جهة أخرى، قضت المحكمة بقبول طلب المدعي المدني المقدم من المملكة المغربية من حيث الشكل، وحكمت على الصحفيين بمبلغ 1 يورو كتعويض عن الأضرار المختلفة التي قدمها الطرف المدني.
وكان إريك لوران وكاترين غراسيي، اللذان هددا المغرب بنشر كتاب موجه في حال عدم تلقيهما لمبلغ ثلاثة ملايين يورو، قد قبض عليهما متلبسين بالابتزاز، بعد الشكوى التي تقدم بها المغرب لدى العدالة الفرنسية ولقاءات نظمت مع المتهمين تحت مراقبة الشرطة والنيابة.

توقيف المشتبه فيهما الرئيسيين في عمليات متزامنة بكل من مدينة الدار البيضاء وبمنطقة "سيدي حرازم"

عبدالحق خرباش /15.03.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير

بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني أن العمليات الأمنية، التي باشرتها الفرق الجهوية للتدخلات بتأطير من ضباط الشرطة القضائية المكلفين بالبحث، أسفرت عن توقيف المشتبه فيهما الرئيسيين في عمليات متزامنة بكل من مدينة الدار البيضاء وبمنطقة "سيدي حرازم" ضواحي مدينة فاس، قبل أن يتم توقيف المشتبه فيه الثالث في عملية لاحقة بمدينة الدار البيضاء.

وحسب المصدر ذاته، تشير المعلومات الأولية للبحث إلى أن المشتبه فيهم أعلنوا مؤخرا "الولاء" للأمير المزعوم للتنظيم الإرهابي "داعش"، وصمموا العزم على الانخراط في مشروع إرهابي محلي بغرض المساس الخطير بالنظام العام، حيث قرروا استهداف أحد موظفي الأمن بغرض تصفيته جسديا والاستيلاء على سلاحه الوظيفي، لغرض ارتكاب جريمة

السطو على وكالة بنكية، تم تحديد مكانها مسبقا والاتفاق على طريقة اقتحامها، وذلك بغرض تحصيل العائدات المالية لهذا الفعل الاجرامي.
وأضاف أن الأبحاث والتحريات المنجزة أكدت إلى غاية هذه المرحلة من البحث، أن المشتبه فيهما الأول والثاني هما من تكلفا بالتنفيذ المادي لجريمة القتل العمد والتمثيل بجثة الشرطي الضحية، بعدما تربصا به في مكان اشتغاله بمدارة طرقية في حصة عمله الليلي، وقاما بتعريضه لاعتداءات جسدية بواسطة السلاح الأبيض، قبل أن يعمدا إلى سرقة سيارته الخاصة وسلاحه الوظيفي وإضرام النار في جثته بمنطقة قروية.
كما أوضحت مسارات البحث أن المشتبه فيهما قاما بالتنسيق مع المشتبه فيه الثالث، والذي يحمل نفس المخططات المتطرفة، وذلك لتغيير معالم الجريمة وطمس الأدلة من خلال إضرام النار عمدا في السيارة الخاصة بالشرطي الضحية.
وأضاف أن عمليات المسح التقني وإجراءات التفتيش المنجزة في إطار هذه القضية مكنت من حجز الأسلحة البيضاء المستعملة في ارتكاب هذه الجريمة، واسترجاع الأصفاد المهنية والسلاح الوظيفي الخاص بالشرطي الفقيد، والذي تمت تخبئته في مكان آمن بمدينة الدار البيضاء، وذلك تحضيرا لاستخدامه في استكمال مشروعهم الإرهابي.
وسجل البلاغ أنه تم الاحتفاظ بالمشتبه فيهم تحت تدبير الحراسة النظرية على خلفية البحث القضائي الذي عهدت به النيابة العامة المشرفة على البحث إلى المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وذلك لرصد كافة الارتباطات المحتملة لهذا العمل الإرهابي بخلايا وتنظيمات إرهابية دولية، وتشخيص جميع المتورطين المفترضين في المشاركة والمساهمة في تنفيذ هذا الفعل الإجرامي، بالإضافة إلى الكشف عن كافة الخلفيات والملابسات المحيطة بهذه القضية، التي أودت بحياة الشرطي الضحية الذي كان شهيدا للواجب الوطني وهو يسدي خدمات أمنية بالشارع العام.